

DRAFT SUBJECT TO CBO APPROVAL

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
مسقط للتمويل (ش م ع ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لمسقط للتمويل (ش م ع ع) ("الشركة") التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن الشركة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" (متضمنة معايير الإستقلال الدولية) جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من قبل مدقق آخر الذي أبدى رأي غير مُعدّل حول هذه البيانات بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢٠.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
مسقط للتمويل (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)
١ تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

| أمور التدقيق الرئيسية | كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية |
|---|---|
| <p>في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، أدرجت الشركة استثمار في مديني التمويل بمبلغ ١٤٤ مليون ريال عماني، و ١٩ مليون ريال عماني لمخصص انخفاض القيمة و ٤ مليون ريال عماني للدخل التعادي غير المعترف به على الاستثمار في مديني التمويل.</p> <p>المجالات الرئيسية لإصدار الأحكام تشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • آثار جانحة كوفيد-١٩ العالمي على تحديد الإدارة للخسارة الائتمانية المتوقعة لأنها تتطلب تطبيق مستوى عالٍ بشكل غير عادي من الأحكام وعدم اليقين في التقدير، مما قد يؤدي إلى تغيير جوهر في التقديرات في الفترات المستقبلية. • تحديد التعرض للمخاطر مع تدهور كبير في جودة الائتمان. • الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الإقتصاد الكلي المستقبلية. • الحاجة إلى استخدام تراكمات إضافية لتعكس العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي قد لا يتم تسجيلها بواسطة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. <p>نظرًا للطبيعة التقديرية المتأصلة لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مقدورًا بدرجة عالية من عدم التأكد من التقدير بسبب الآثار الاقتصادية لكوفيد-١٩ على مديني التمويل، فقد أخذنا في الاعتبار مخصص انخفاض القيمة على الاستثمار في مديني التمويل كأمر تدقيق رئيسي.</p> <p>إن السياسات المحاسبية المتعلقة بتقدير مخصص انخفاض قيمة الاستثمار في مديني التمويل والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاحات المتعلقة بانخفاض قيمة الاستثمار في مديني التمويل وأثار جانحة كوفيد -١٩ مبينة في الإفصاحات ٣ و ٤ و ٦ و ٢٩ و ٣٣ حول البيانات المالية.</p> | <p>إن إجراءات تدقيقنا في هذا المجال تتضمن التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملاءمة سياسة مخصص انخفاض القيمة للشركة القائمة على معيار التقرير المالي الدولي ٩ ومقارنتها مع متطلبات معيار التقرير المالي الدولي ٩؛ • الحصول على فهم لتصميم واختبار فعالية التشغيل لظوابط الرقابة ذات الصلة على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك بناء النموذج والموافقة، والرصد المستمر / المصادقة، وحوكمة النموذج ودقة الإحتساب. لقد تحققنا أيضًا من اكتمال ودقة البيانات المستخدمة ومعقولة افتراضات الإدارة؛ • تقييم الأحكام والتقديرات الرئيسية للشركة في إحتساب خسائر الائتمان المتوقعة ومشاركة أخصائين للمساعدة في تقييم الأحكام والتقديرات المتعلقة باحتمالية التخلف عن السداد، ومتغيرات الإقتصاد الكلي ومعدلات الإستراداد؛ • بالنسبة لعينة من التعرض للمخاطر، قمنا بتنفيذ إجراءات لتقييم مدى ملاءمة التعرض للمخاطر عند التقصير، واحتمال التخلف عن السداد، والخسارة الناشئة من التقصير في إحتساب خسائر الائتمان المتوقعة؛ • التعرف في الوقت المناسب على التعرض للمخاطر مع زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ومدى ملاءمة مراحل الشركة؛ • التراكمات التي إعتبرتها الإدارة في ضوء جانحة كوفيد-١٩ المستمر؛ و • إحتساب خسائر الائتمان المتوقعة. • التحقق من اكتمال الاستثمار في مديني التمويل (بما في ذلك خارج الميزانية العمومية) في إحتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. لقد فهمنا المنهجية واختبرنا السلامة الرياضية للنماذج؛ • التحقق من ثبات مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة الشركة لتحديد مخصص انخفاض القيمة؛ و • أخذنا في عين الإعتبار مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية المتعلقة بمخصص انخفاض قيمة الاستثمار في مديني التمويل والأصول المالية الأخرى التي تخضع لمخاطر الائتمان كما هو مطلوب وفق معيار التقرير المالي الدولي ٩. |

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
مسقط للتمويل (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٠

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٠، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠٢٠ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي وسوف لن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

ارتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، آخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهرية.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لرفع تقرير في هذا الشأن.

مسئوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديثها أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء نتيجة لإختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولتها نشاطها واستخدام مبدأ الاستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديهم بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سنكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو

الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي مسقط للتمويل (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لراينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في الشركة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، تم إتخاذ إجراءات للقتضاء على التهديدات أو تطبيق الضمانات.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
مسقط للتمويل (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا، أن البيانات المالية تتفق، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية وتعديلاته، والهيئة العامة
لسوق المال في سلطنة عُمان.

مسقط